

التحرير والتنوير

وإلى الموعظة ترجع صناعة الخطابة لأن الخطابة تتألف من مقدمات طنية لأنها مراعى فيها ما يغلب عند أهل العقول المعتادة . وكفى بالمقبولات العادية موعظة . ومثالها من القرآن قوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا) فقوله (ومقتا) أشار إلى أنهم كانوا إذا فعلوه في الجاهلية يسمونه نكاح المقت فأجري عليه هذا الوصف لأنه مقنع بأنه فاحشة فهو استدلال خطابي .

وأما الجدل فما يورد في المناظرات والحجاج من الأدلة المسلمة بين المتحاجين أو من الأدلة المشهورة فأطلق اسم الجدل على الاستدلال الذي يروج في خصوص المجادلة ولا يلتحق بمرتبة الحكمة . وقد يكون مما يقبل مثله في الموعظة لو ألقى في غير حال المجادلة . وسماه حكماء الإسلام جدلا تقريبا للمعنى الذي يطلق عليه في اللغة اليونانية . (إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين [125]) هذه الجملة تعليل للأمر بالاستمرار على الدعوة بعد الإعلام بأن الذين لا يؤمنون بآيات الله لا يهديهم الله وبعد وصف أحوال تكذيبهم وعنادهم .

فلما كان التحريض بعد ذلك على استدامة الدعوة إلى الدين محتاجا لبيان الحكمة في ذلك بينت الحكمة بأن الله هو أعلم بمصير الناس وليس ذلك لغير الله من الناس فما عليك إلا البلاغ أي فلا تيأس من هدايتهم ولا تتجاوز إلى حد الحزن على عدم اهتدائهم لأن العلم بمن يهتدي ومن يضل موكول إلى الله وإنما عليك التبليغ في كل حال . وهذا قول فصل بين فريق الحق وفريق الباطل .

وقدم العلم بمن ضل لأنه المقصود من التعليل لأن دعوتهم أوكد والإرشاد إلى اللين في جانبهم بالموعظة الحسنة والمجادلة الحسنى أهم ثم أتبع ذلك بالعلم بالمهتدين على وجه التكميل .

للإسلام صدره الله شرح قد إيمانه من أيسر من بعض يكون أن يدري لا أنه إلى إيماء وفيه A E بعد اليأس منه .

وتأكيد الخبر بضمير الفصل للاهتمام به . وأما (إن) فهي في مقام التعليل ليست إلا لمجرد الاهتمام وهي قائمة مقام فاء التفريع على ما أوضحه عبد القاهر في دلائل الإعجاز فإن إفادتها التأكيد هنا مستغنى عنها بوجود ضمير الفصل في الجملة المفيدة لقصر الصفة على الموصوف فإن القصر تأكيد على تأكيد .

وإعادة ضمير الفصل في قوله (وهو أعلم بالمهتدين) للتنصيص على تقوية هذا الخبر لأنه

لو قيل : وأعلم بالمهتدين لاحتمل أن يكون معطوفا على جملة (هو أعلم بمن ضل) على أنه خبر (إن) غير داخل في حيز التقوية بضمير الفصل فأعيد ضمير الفصل لدفع هذا الاحتمال . ولم يقل : وبالمهتدين تصريحاً بالعلم في جانبهم ليكون صريحاً في تعلق العلم به . وهذان القصران إضافيان أي ربك أعلم بالضالين والمهتدين لا هؤلاء الذين يظنون أنهم مهتدون وأنكم ضالون .

والتفضيل في قوله (هو أعلم) تفضيل على علم غيره بذلك . فإنه علم متفاوت بحسب تفاوت العالمين في معرفة الحقائق .

وفي هذا التفضيل إيماء إلى وجوب طلب كمال العلم بالهدى وتمييز الحق من الباطل وغوص النظر في ذلك وتجنب التسرع في الحكم دون قوة ظن بالحق والحذر من تغلب تيارات الأهواء حتى لا تنعكس الحقائق ولا تسير العقول في بنيات الطرائق فإن الحق باق على الزمان والباطل تكذبه الحجة والبرهان .

والتخلق بهذه الآفة هو أن كل من يقوم مقاماً من مقامات الرسول A في إرشاد المسلمين أو سياستهم يجب عليه أن يكون سالكا للطرائق الثلاث : الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن وإلا كان منصرفاً عن الآداب الإسلامية وغير خليق بما هو فيه من سياسة الأمة وأن يخشى أن يعرض مصالح الأمة للتلف وإصلاح الأمة يتطلب إبلاغ الحق إليها بهذه الوسائل الثلاث . والمجتمع الإسلامي لا يخو عن متعنت أو ملبس وكلاهما يلقي في طريق المصلحين شوك الشبه بقصد أو بغير قصد . فسبيل تقويمه هو المجادلة فتلك أدنى لإقناعه وكشف قناعه